ورقة عمل لتنظيم إدارة مَلف النازحين السوريين في لبنان

المُقدّمة

قام لبنان، ولا يَزال، بدور انساني منذ العام ٢٠١١ من خلال إستضافته للنازحين السوريين الذين يُقارب عددهم مليون و٥٠٠ الف نازح. هذا الواقع جعل من لبنان البلد الأكثر استضافة للاجئين والنازحين في العالم نسبةً إلى عدد سكانه ومساحته، بحيث أنّ ثلث سكّان لبنان هم من النّازحين السوريين واللاجئين الفلسطنيين في لبنان واللاجئين الفلسطنيين الوافدين من سوريا.

حَرص لبنان منذ بدء الازمة السورية في العام ٢٠١١ على التّعاطي مع هذا الملف بشكلٍ بنّاء وإنساني يُراعي المعايير الدولية. فالنازحون السوريون في لبنان يَتمتّعون بالحماية ويَحصلون على كافة الخدمات وهم يتواجدون بحريّة على الأراضي اللبنانية كافة.

يمرّ لبنان اليوم بأزمة متعددة الأوجه إقتصادياً، نقدياً، مالياً، صحياً واجتماعياً وهي مقلقة بتداعياتها الإنسانية وغير المسبوقة على السكان كافة. مع الإشارة إلى أن الزوح فاقم الأزمة وساهم الى حدّ كبير في تفاقم حدّتها وتسريع الانهيار نتيجة الأعباء الملقاة على الشعب اللبناني وتأثير هذا الانهيار على كل المرافق العامة والقطاعات الخدماتية والحيوية.

إنّ البُنى التحتيّة اللبنانية لم تَكن مؤهلة لاستيعاب الصّدمة الناتجة عن التّدفق الجماعي الكثيف للنازحين السوريين وهو ما ادّى إلى استهلاك الخدمات والموارد بشكل لا يُمكن تعويضه من دون خطة تنموية مُتكاملة ومُستدامة تأخذ بعين الاعتبار واقع التّحديات بشكل شامل، وهو ما يَفرض علينا جميعاً العمل معاً مع شركائنا من المجتمع الدولي والجهات المانحة والمنظمات الدولية للحفاظ على هوية لبنان ونسيجه الإجتماعي التّعددي وحماية حقّه في الأمن والتنمية والاستقرار.

إن الحكومة اللبنانية، إذ تشكر الدول المانحة والهيئات الدولية على مُساندتها لبنان، تدعوها اليوم أكثر من أي وقت مَضى للإلتزام بتعهداتها التي قطعتها في مؤتمر بروكسل السادس لدعم النازحين

السوريين والمُجتمع اللبناني المُضيف، حيث يُسجّل انخفاض ملحوظ في التمويل الدولي لهذا العام في خطة لبنان للاستجابة للازمة LCRP ، إذ حَصل لبنان على نسبة ضئيلة من التّمويل المَطلوب ما يُعد فَجوة مالية كبيرة تحدّ من القدرة في تلبية احتياجات السكان الأكثر هشاشة لا سيّما من اللبنانيين الذي بَلغ بهم الفقر المُتعدّد الأبعاد نسبة مرتفعة جداً والنازحين السوريين ٩١٪ منهم تحت خط الفقر، وهذا ما يُعرض الاستقرار العام لخطر العنف والاضطرابات ويُغذّي خطاب الكراهية حيث ثَبت نتيجة الاستطلاعات أنّ ٦١٪ من التوترات بين المُجتمع النازح والمُضيف ناتج عن التّنافس على الوظائف لا سيّما الاقل مَهارة.

وعليه، أُعدّت الحكومة ورقة عمل لتنظيم إدارة ملف النازحين السوريين في لبنان، تتضمّن خطة عمل ثلاثية الابعاد (رؤية قصيرة المدى، متوسطة المدى وبعيدة المدى) وتَستند الى تقسيم النازحين السوريين في لبنان الى أربع فئات وهي:

الفئة الأولى: تشمل طالبي اللجوء السياسي بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥.

الفئة الثانية: تشمل الوافدين السوريين بعد العام ٢٠١٥.

الفئة الثالثة: تشمل الوافدين الذين يعبرون الحدود اللبنانية السورية ذهاباً وإياباً.

الفئة الرابعة: تشمل الوافدين الذين دخلوا الاراضي اللبنانية خلسة بعد ٢٤ نيسان ٢٠١٩.

تتناول هذه الورقة كل ما له علاقة بإدارة الملف ومُعالجته وتنظّيمه بطريقة بنّاءة وشفّافة تُعمّق التواصل والتّعاون مع المُنظمات الدوليّة وتَحفظ سيادة لبنان.

ممّا لا شكّ فيه أنّ كلفة النزوح لغاية العام ٢٠١٨ بحسب تقرير البنك الدولي، تُناهز ال ١٨ مليار دولار أميركي وتتركّز في قطاعات الصحّة والتربية والطاقة والمياه والزراعة والبيئة لناحية النفايات الصلبة والصرف الصحي وغيرها.

من هنا يأتي الطلب اليوم للتعويض عن تلك الخسائر والأعباء التي انعكست سلباً على المُجتمع المُضيف، وبحسب أرقام خطة لبنان للإستجابة للازمة LCRP وهي شراكة الحكومة اللبنانية مع المجتمع الدولي المانح ومنظمات الامم المتحدة، بلغت الاحتياجات ٢٥,٥٤ مليار دولار أميركي منذ العام ٢٠١٣ لغاية ٢٠٢٢ في وقت حصل لبنان على نسبة ١٢% فقط من التمويل الكافي لسدّ الفجوة المالية ومن شأنه أن يفسر تراكم الأكلاف على مالية الدولة والمرافق العامة والسلطات المحلية.

إنّ أهمية مؤتمر "بروكسل ٧"تكمن في السعي من أجل استجابة بناءة وقابلة للتحقيق للأزمة السورية تقوم على المرونة والاستقرار والتضامن والمحافظة على مستقبل سوريا والمنطقة لدعم الحلول المستدامة لأزمة النزوح السوري وبالمحافظة على سيادة لبنان وهويته، والاتفاق على تحديد الآثار وخارطة الطريق لتأمين دعم مادي وعيني للنازحين العائدين داخل الاراضي السورية.

إنّ الحكومة التي رحبت بتشكيل لجنة مشتركة لجامعة الدول العربية بشأن سوريا، تدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود هذا الوفد في توفير حل بنّاء ومستدام لأزمة النازحين السوريين بما يتوافق مع قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٢٥٤.

تتضمّن ورقة العمل الآتي:

أولاً: على المَدى القصير

أ- التعاون مع المُنظمات الدوليّة

١. إعداد مذكرة تفاهم بين مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والمديرية العامة للامن العام خاصة بتبادل قاعدة بيانات النازحين السوريين مع احترام مبادىء الحماية والسرية والخصوصية على أن تكون هذه المعلومات في متناول المديرية العامة المذكورة حصراً.

٢. مُتابعة عملية العودة الطوعية للنازحين السوريين مع مراعاة ما تفرضه الإتفاقيات والقوانين لناحية المحافظة على حقوق الانسان لا سيما مبدأ عدم الإعادة القسرية وذلك تحت إشراف المديرية العامة للأمن العام وبالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٣. العمل على ترحيل النازحين السوريين المخالفين للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، والصادرة في حقهم احكام قضائية أو الذين خالفوا قواعد الدخول والإقامة ،على أن تتولى المديرية العامة للامن العام عملية الترحيل بالتنسيق مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤. العمل على ترحيل المحكومين السوريين في السجون اللبنانية، بحيث تتولى وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الداخلية والبلديات عملية الترحيل بالتنسيق مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

٥. تعزيز قدرات المديرية العامة للأمن العام لتشغيل أنظمة بيومترية لكشف حركة دخول النازحين السوريين إلى لبنان وخروجهم منه.

٦. العمل على تسجيل كل ولادات النازحين السوريين في لبنان واللاجئين الفلسطينيين من سوريا ومكتومي القيد من قبل وزارة الداخلية والبلديات بالتعاون مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمتي اليونيسف والاونروا.

٧. تكليف وزير الخارجية والمغتربين التواصل مع الدول التي تمنح حق اللجوء وطلب تفعيل المسارات التكميلية والممرات الانسانية من أجل زيادة طلبات اللجوء المقدّمة بواسطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى دولة ثالثة.

ب ـ المُساعدات من الدول المانحة

يواجه لبنان حالياً تحديات متعددة الأوجه نتج عنها ما يسمى "أزمة داخل أزمة"، وأنه بعد توجيه الشكر للدول المانحة والمنظمات الدولية على البرامج الواردة في خطة لبنان للاستجابة للازمة LCRP ، يقتضي العمل سوياً من أجل تخفيف التداعيات والأعباء عن المجتمع اللبناني المضيف لاسيما في ما يتعلق بالاحتياجات الأساسيّة التالية:

١.في التعليم

استناداً إلى مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، يُعتبر ١,٤٥ مليون طفل في سن المدرسة بحاجة إلى دعم للحصول على الاحتياجات الأساسية بما في ذلك التعليم، منهم حوالي ٦٦٢ ألف لبناني (٥٢٪ فتيات) وأكثر من ٧١٥ ألف سوري (٥١٪ فتيات) وحوالي ١٣،٣٠٠ ألف مهاجر (٧٣٪ فتيات) إضافةً إلى ٥٦،٠٠٠ لاجئ فلسطيني (٥٢٪ فتيات).

ويكافح اللاجئون، مثلهم مثل معظم اللبنانيين، لدفع تكاليف التعليم الباهظة وأن الحاجة لتأمين الاحتياجات الأساسية الأخرى ادّى بهم إلى اهمال التعليم. أما عن الطلاب اللبنانيين فقد جعلت الأزمة المتعددة الأبعاد معظمهم عُرضة للخطر.

يوفر المجتمع الدولي حالياً الدعم للنازحين السوريين ويدفع لكل طالب سوري مبلغ ١٤٠$ بعد أن كان ٦٠٠ $ قبل الأزمة المالية في لبنان، أما عن الطالب اللبناني فيستفيد من دعم من خلال صناديق مجلس الأهل قدره ١٨,٧٥$ فقط. ولا شك أن هذا التفاوت ادّى إلى فقدان المدارس الرسمية لقدرتها التشغيلية إضافة إلى انعدام العدالة والمساواة بين النازحين والمجتمع المضيف ما يوجب رفع مبلغ الدعم بحيث لا يقل عن ٢٠٠ $ لكل طالب لبناني وإلا أصبح العام الدراسي المقبل في خطر جدي.

مع الإشارة إلى أن الدعم المطلوب يجب أن لا يقتصر على الدعم المالي بل أن وزارة التربية والتعليم العالي وبهدف انجاح خارطة الطريق التي اطلقتها في حزيران ٢٠٢٣ للعامين المقبلين، تحتاج لدعم تقني وخبراء متخصصين للمساعدة في تنفيذ الإصلاحات التي تضمنتها الخارطة.

٢.في الصحّة

تدعو الحكومة المُجتمع الدّولي إلى توفير الدعم لنظام التغطية الصحيّة للبنانيين من الفئات الأكثر هشاشة بالإضافة إلى مُساعدة خاصة للنظام الصحي الوطني المثقل بالأعباء، كما ومن خلال شراء الأدوية المُزمنة والمَعدّات الأساسيّة، ووضع أنظمة الوقاية المُبكرة وبناء القدرات والدعم الفني وإعادة تقييم مَخاطر تَفشّي الأمراض وتَخزين الإمدادات الطبية اللازمة.

٣.في البُنى التحتيّة والبيئة والإتصالات

أدى تدفّق النازحين السوريين إلى الضّغط على البُنى التحتية والموارد الطبيعية والبيئة والإتصالات، ومن هنا تدعو الحكومة برامج الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المانح إلى المُساهمة في حلّ الأزمة في القطاعات المذكورة ومن ضمنها المساهمة في صيانة شبكات الإتصالات التي تعاني من ضغط يبلغ حوالي ٤٠ % من طاقتها التشغيلية بفعل استعمال تلك الشبكات من قبل النازحيين، كما

والمساهمة في حل أزمة النفايات الصلبة والمقدرة نسبتها بـ ٢٠ % من نسبة النفايات المنتجة في لبنان، كما والمساهمة في حل مشكلة الصرف الصحّي وإدارة المياه عبر تمويل هذه القطاعات وتشغيلها.

٤. في الطاقة

يُعاني لبنان من عبء ثقيل بفعل أزمة النازحين السوريين يُضاف إلى أزماته المُتعددة (سياسية واقتصادية وطبية ومائية وغذائية). لكن التَحدّي الأكبر هو أزمة الطاقة لعدم التمكّن من شراء الكهرباء أو الغاز من دول أخرى مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة استهلاك النازحين السوريين للكهرباء والمياه وعدم دفع معظمهم البدل المطلوب لقاء هذه الخدمات.

لذا تدعو الحكومة اللبنانية المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين والاونروا لدعم وزارة الطاقة والمياه في وضع عدادات الدفع المُسبق للكهرباء والمياه لقياس مقدار استهلاك النازحين السوريين لهذه الخدمات، كما تطلب الحكومة اللبنانية من برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف الاستثمار في قطاع الطاقة البَديلة بتركيب نظام الالواح الشمسية ما يُخفف الضغط في قطاعي الطاقة والمياه خاصة ان التمويل الدولي السنوي في قطاع الطاقة في خطّة لبنان للاستجابة للازمة مُتدن جداً وهو لم يَتعدّ ٢٪.

٥. في تحفيز النمو وتوفير فرص عمل

تدعو الحكومة اللبنانية برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية والدول المانحة الى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة في القطاعات الانتاجية لا سيّما الزراعية والصناعية ما يؤدي الى توفير فرص عمل مُستدامة في لبنان ذلك أنّ ظروف العمل اللائقة ستُسهم في تحسين سُبل عيش الفئات الهشّة وإخراجها من دائرة الفقر كما ستعمل الحكومة على تنظيم عمالة النازحين السوريين في لبنان ما من شأنه المساهمة في تخفيف مَصدر التوتّرات بينهم وبين المجتمع اللبناني المُضيف.

ثانياً: على المدى المتوسط

١. تشكيل لجنة برئاسة وزير الخارجية والمغتربين وعضوية وزراء المهجرين، الشؤون الاجتماعية، العمل، الزراعة، الثقافة، الإعلام، السياحة، الأمين العام للمجلس الاعلى للدفاع والمدير العام للأمن العام تكون مُهمّتها التفاوض مع الجانب السوري في المواضيع التالية:

أ- العمل على أخذ موافقة السلطات السورية على عملية تَسجيل الولادات الجديدة المُعتمدة في لبنان والعائدة للنازحين السوريين ومَكتومي القيد والاعتراف بهذه القيود.

ب- التنسيق مع الجانب السوري من أجل اتّخاذ القرارات اللازمة لتَشجيع النازحين السوريين على العودة إلى بلادهم.

٢. تكليف وزير الخارجية والمغتربين تمثيل لبنان في اللجنة المشتركة لجامعة الدول العربية التي تمّ تشكيلها لمواصلة الحوار المباشر مع الحكومة السورية للتوصل الى حلّ شامل للأزمة السورية وخاصة في ما يتعلق بعودة النازحين السوريين.

ثالثاً: على المدى الطويل

١. إعادة النظر بالسياسات المُتبعة تجاه الدول المُضيفة عبر تحويل المُساعدات من انسانيّة طارئة إلى مشاريع ذات أهداف تنمويّة مُستدامة تدعم المُجتمعات المُضيفة وتُخفّف بشكل نوعي أعباء أزمة النزوح.

٢. تكليف وزير الخارجية والمغتربين التّواصل مع الجهات المعنيّة بهدف تشكيل لجنة ثلاثية مؤلفة من الجانب اللبناني والجانب السوري ومفوضية اللاجئين تعمل على مواكبة عودة النازحين السوريين إلى بلداتهم ومدنهم في سوريا.

٣. طلب وضع خارطة طريق واضحة، شفافة ومتدرجة بين جامعة الدول العربية والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية من أجل الوصول الى حلّ سياسي للأزمة السورية مبني على الحوار الهادف والبناء.

٤. تأكيد التزام لبنان احترام الاتفاقيّات الدولية التي سَبق وأن وقّع عليها وبالتعاون البّناء والشّفاف مع المُنظمات الدولية مع شكر الدول المانحة على دعمها المُستمر للحفاظ على وجود لبنان كقيمة إنسانية وحَضاريّة فريدة في هذا الشرق.